

تسوية النزاعات الاستثمارية عن طريق الوسائل القضائية

الدكتور زياد محمد الوحشات

جامعة عجلون الوطنية

عجلون - الأردن

المقدمة:

يُعدّ الاستثمار من أهم أوجه النشاط التجاري، وذلك نظرا للدور الذي يقوم به على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما إذا أحسن توظيفه وتطبيقه على نحو يحقق التوازن بين أطرافه.

ومن أهم الأمور لإيجاد مناخ ملائم للاستثمار وتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية هو وجود ضمانات ومزايا قضائية للاستثمار. ومن أهم هذه الضمانات هي وسائل التسوية القضائية الوطنية للنزاعات الاستثمارية؛ لأنه الأصل أن يختص القضاء الوطني في الدولة في الفصل في النزاعات في الدولة التي يجري فيها الاستثمار، فما دام النزاع نشب داخل حدود الدولة فإن اختصاص النظر فيه ينعقد للقضاء الوطني فيها، ما لم يكن هناك اتفاق على خلاف ذلك.

إن المستثمر الأجنبي يفضل أن تناط مهمة الفصل في النزاعات التي قد تنور بين المستثمر الأجنبي والدولة بإحدى الوسائل القضائية الدولية وتعد هذه الوسائل أكثر حيادية واستقلالية من الوسائل الداخلية. فالمستثمر سواء كان وطنيا أو أجنبيا، ومهما كانت المبادرات التشجيعية المنصوص عليها في التشريعات والأنظمة، فإنه لا يغامر إلا إذا تحقّق من وجود قضاء مستقل وفعال يترجم النصوص بما يحقق العدل والمساواة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان دور واختصاص القضاء الوطني في الفصل في النزاعات الاستثمارية، وكذلك بيان دور الوسائل القضائية الدولية في حل النزاعات الاستثمارية بين المستثمر الأجنبي والدولة، وهذه الوسائل هي محكمة العدل الدولية، ومحكمة التحكيم الدائمة، والمجلس العربي لتسوية نزاعات الاستثمار.

هدف البحث:

يكمن هدف هذا البحث إلى إبراز أهمية القضاء الوطني في تسوية النزاعات الاستثمارية، والقضاء الدولي في تسوية النزاعات الاستثمارية.

إشكالية البحث:

تكمّن إشكالية البحث في التساؤل الآتي: هل القضاء الوطني والدولي كفيل بتوفير الأمان الاقتصادي والقانوني للمستثمر، وتحقيق التوازن بين أطراف الاستثمار.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي والوصفي من خلال التحليل القانوني للنصوص القانونية و الاتفاقيات الدولية المعتمدة.

خطة البحث:

قسم البحث إلى مبحثين: المبحث الأول تناول فيه تسوية النزاعات الاستثمارية عن طريق اللجوء إلى القضاء الوطني وقد قسم إلى مطلبين: المطلب الأول: دور القضاء الوطني في تسوية النزاعات الاستثمارية، والمطلب الثاني: آليات تسوية النزاعات الاستثمارية في تشريعات بعض الدول العربية.

ويتناول المبحث الثاني القضاء الدولي كوسيلة لحسم نزاعات الاستثمار، وقد قسم إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول: دور محكمة العدل الدولية في حل النزاعات الاستثمارية والمطلب الثاني: دور محكمة التحكيم الدائمة في حل النزاعات الاستثمارية، والمطلب الثالث: المجلس العربي لتسوية نزاعات الاستثمار و محكمة الاستثمار العربية. ويحتوي البحث على خاتمة، والتي رصدت فيها نتائج وتوصيات.

المبحث الأول: تسوية المنازعات الاستثمارية عن طريق اللجوء إلى القضاء الوطني

المطلب الأول: دور القضاء الوطني في تسوية النزاعات الاستثمارية

يعد القضاء الوطني وسيلة لحسم نزاعات عقود الاستثمار ويعد أيضاً هو صاحب الاختصاص الأصيل بالفصل في منازعات عقود الاستثمار، حيث يمكن اللجوء في تسوية نزاعات هذه العقود إلى محاكم الدولة لنظر في القضية وإصدار حكم في موضوع النزاع. فمع غياب النظم والترتيبات الأخرى المتفق عليها فإنه من الطبيعي أن تتم تسوية نزاعات الاستثمار أمام المحاكم الوطنية للدولة المضيفة للاستثمار¹.

إن الطبيعة الخاصة بنزاعات عقود الاستثمار، وارتباطها بالمصالح الحيوية للدولة المضيفة للاستثمار، تجعل القضاء الوطني للدولة المضيفة للاستثمار _ ما لم يكن هناك اتفاق على خلاف ذلك _ الجهة المختصة أصلاً بحسم النزاعات التي يمكن أن تثيرها عقودها مع المستثمرين الأجانب. حيث تنص العديد من القرارات الدولية والتشريعات الوطنية، وأيضاً عقود الاستثمار على أن المنازعات التي تنشأ بين الدولة والمستثمرين الأجانب تجري معالجتها ضمن اختصاصها القضائي، إلا أنه من الممكن باتفاق الطرفين اتباع وسائل سلمية أخرى. حيث تنص الفقرة الرابعة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1803 لسنة 1962 بشأن السيادة الدائمة للدولة على مواردها على أنه: " على أي

¹ - الوسائل القضائية لحسم منازعات عقود الاستثمار، www.m-kanon.tk

حال، فعندما تثير مسألة التعويض خلافاً يجري استفاد الاختصاص الوطني للدولة التي اتخذت مثل تلك الإجراءات. هذا وعند الاتفاق بين الدولة ذات السيادة والأطراف المعنية تتم تسوية النزاع من خلال التحكيم أو المقاضاة الدولية"².

وقد اتفق في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدولة في المادة (2/2) ج على أنه: "عندما تثير مسألة التعويض خلافاً، يتم حل هذا الخلاف بمقتضى القانون الوطني للدولة المؤممة وعن طريق محاكمها، إلا إذا جرى الاتفاق المتبادل من قبل الدول المعنية كافة على إتباع وسائل سلمية أخرى على أساس المساواة في السيادة للدول ووفق مبدأ الاختيار الحر للوسائل"³. ويتضح من هذين القرارين أن تسوية نزاعات التعويض هي من المواضيع التي تنظرها المحاكم المحلية في الدولة التي تقوم بالتأميم، إلا إذا تم التوصل بالاتفاق إلى وسيلة سلمية أخرى.

وتنص العديد من التشريعات الوطنية على أن النزاعات التي تنشأ بين الدولة والمستثمرين الأجانب تجري معالجتها ضمن اختصاصها القضائي.

ولذلك تحرص جميع الدول على إخضاع النزاعات التي تنشأ على ترابها إلى محاكمها وقوانينها بما فيها منازعات عقود الاستثمار للقضاء الوطني⁴.

إن هذا المبدأ قد تعرض للعديد من الانتقادات التي تشكك في قدرته على حسم نزاعات عقود الاستثمار؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها: أ- الشك في حيادية القضاء الوطني حيال دعاوى تكون دولته طرفاً فيها في مواجهة طرف أجنبي. ب- إن الإجراءات القضائية تتسم عموماً بكونها بطيئة، ويرجع هذا إلى أن محاكم الدولة مثقلة بالعمل، إضافة إلى تعدد درجات التقاضي. ج- حقيقة أن محاكم الدولة غالباً ما تفتقر إلى الخبرة الفنية اللازمة لحل منازعات الاستثمار الدولية المعقدة، د- عدم ثقة المستثمرين الأجانب في عرض نزاعات عقود الاستثمار على القضاء المحلي.

المطلب الثاني: آليات تسوية المنازعات الاستثمارية في تشريعات بعض الدول العربية

لقد أقر قانون الاستثمار الجزائري على غرار غيره من التشريعات المقارنة وسائل مختلفة لتسوية نزاعات الاستثمار كالتوفيق والمصالحة، وبعضها الآخر قضائية كاللجوء للقضاء الوطني والتحكيم الدولي. من مثل ما جاء في نص المادة (17) من القانون الجزائري لعام 2001، التي تنص على أن خضوع "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات ألقضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة

² - قرار الجمعية العامة 1803 (د-17) والمعنون "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" www.ohchr.org

³ - ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية 1974 (A/RES/3281(XXIX)) ، www.un.org

⁴ - د. محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، الكويت، 1983، ص 491.

الجزائرية، تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بئد تسوية أو بئد يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص⁵.

وعليه، فحسب نص هذه المادة فإن الجهات القضائية الجزائرية تكون في الأصل هي المختصة بحل نزاعات الاستثمار التي قد تتور بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القانون الجزائري لم ينص على إجراءات خاصة للتقاضي بشأن نزاعات الاستثمار، وبالتالي فإن تسوية هذه النزاعات يكون بحسب قانون الإجراءات المدنية الساري المفعول في الجزائر، ويفصل في الموضوع على أساس القانون الوطني بما فيه قواعد التنازع⁶.

نص قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم 8 لسنة 1997 على ضمانات تتعلق بألية تسوية نزاعات الاستثمار فنجد المادة 7 من هذا القانون تنص على جواز " تسوية نزاعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر، كما يجوز الاتفاق بين الأطراف المعنية على تسوية هذه النزاعات في إطار الاتفاقيات السارية بين مصر و دولة المستثمر، أو في إطار ألتفاقية الخاصة بتسوية النزاعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول و بين رعايا الدول الأخرى ألتى انضمت إليها مصر، وذلك بالشروط والأوضاع وفي الأحوال التي تسري فيها تلك ألتفاقيات أو وفقا لأحكام قانون التحكيم الصادر في 1994، كما يجوز الاتفاق على تسوية النزاعات المشار إليها بطريق التحكيم أمام مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي"⁷.

والواقع إن نص هذه المادة يؤكد رغبة المشرع المصري في إزالة الخوف لدى المستثمرين من عدم إمكان حصولهم على حقوقهم إذا ما ثارت منازعة بينهم وبين مصر كدولة مضيفة لاستثماراتهم أمام قضاء هذه الدولة. وقد منح المشرع المصري المستثمر الأجنبي الخيار بين الطرق الخمسة لتسوية منازعات الاستثمار.

وقد نص قانون تشجيع الاستثمار الأردني لسنة 1995 والمعدل عام 2000 في مادته (33) على تسوية نزاعات الاستثمار إما باللجوء إلى القضاء، أو إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار بطريق التوفيق أو التحكيم.

ومنح قانون الاستثمار العراقي لعام 2006 عدة وسائل قضائية للمستثمرين، من أهمها القضاء الوطني، حيث نصت المادة (27) على أن النزاعات الناشئة بين أطراف الاستثمار تخضع لأحكام القانون العراقي ما لم يتفقوا الأطراف على خلاف ذلك. وهذا ويحول المشرع حق أطراف التعاقد في اختيار الوسيلة التي يرونها أكثر ملائمة لتسوية

⁵ - قانون الاستثمار في الجزائر www.caci.dz/fr/.../CodeInvestFevrier2015-Ar.pdf

- معاري وليد، الحوافز والحواجر القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، 2011، ص، 46.

⁷- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم 8 لسنة 1997 .

النزاع قبل اللجوء إلى القانون العراقي. أما إذا كان أحد أفراد النزاع من غير العراقيين، فيجوز للمتنازعين الاتفاق على القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة، أو أي اتفاق لحل النزاع، ويجوز لهم الاتفاق على الالتجاء إلى التحكيم وفقاً للقانون العراقي أو أي جهة أخرى معترف بها دولياً عند التعاقد⁸.

المبحث الثاني:

القضاء الدولي كوسيلة لحسم نزاعات الاستثمار.

المطلب الأول: دور محكمة العدل الدولية في حل النزاعات الاستثمارية.

يفضل المستثمر الأجنبي أن تسند مهمة الفصل في النزاعات التي قد تنور بينه وبين الدولة المضيفة للاستثمار إلى إحدى الوسائل القضائية الدولية، لما تتمتع به هذه من حيادية واستقلالية أكثر من الوسائل الداخلية، وفي سبيل ذلك سمحت مختلف الدول باللجوء للوسائل الدولية لفض النزاعات الاستثمارية، لما تشيعه من ثقة واطمئنان لدى المستثمر الأجنبي، وهذه الوسائل هي: محكمة العدل الدولية، ومحكمة التحكيم الدائمة، والمجلس العربي لتسوية نزاعات الاستثمار، ومحكمة الاستثمار العربية.

المطلب الأول: محكمة العدل الدولية

تعد محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وتقوم بعملها وفقاً لنظامها الأساسي، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منه⁹.

تنص المادة (34) من النظام الأساسي للمحكمة على أن "للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع أمام المحكمة، شريطة قبول باقي الدول المثل أمام المحكمة"¹⁰.

وبناء على ذلك ووفقاً لهذه المادة من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يتم تحدد اختصاصها في الفصل في النزاعات بين الدول فقط، ولا يستطيع المستثمر الأجنبي المثل أمام المحكمة مباشرة، وبالتالي فإن الوسيلة الوحيدة للجوء إلى المحكمة هي قيام دولة المستثمر الأجنبي بعرض النزاع على المحكمة، استناداً إلى دعوى الحماية الدبلوماسية، حيث يعترف الفقه الدولي بحق الدولة في حماية مصالح رعاياها، وبالتالي أهليتها في رفع دعوى أمام القضاء الدولي في حالة وحصول اعتداء على هذه الحقوق والمصالح، وبذلك تعد دعوى الحماية ضماناً مهمة لحماية حق المستثمر¹¹. ويتطلب رفع الدعوى أمام محكمة العدل الدولية استناداً إلى نظام الحماية

⁸ - المادة (27) قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006م

⁹ - د. أحمد حسن الرشدي: الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية، ودورها في تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الأجهزة السليسية للأمم المتحدة، الهيئة المصرية العلمية للكتاب، القاهرة، 1993، ص54.

- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.¹⁰

¹¹ - سامي محمد عبد العال، دور القضاء والتحكيم الدولي في تسوية منازعات الاستثمار، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الحقوق - جامعة طنطا، الفترة 29-30/4/2015، ص5.

الدبلوماسية توفر الشروط الآتية: 1- أن يكون هناك رابطة قانونية وهي رابطة الجنسية بين المستثمر وبين الدولة التي تتصدى لحمايته. على المستثمر الأجنبي أن يلجأ إلى الدولة التي يحمل جنسيتها لتتبنى مطالبته باللجوء إلى محكمة العدل الدولية، إذ يعترف الفقه، وكذلك العديد من أحكام القضاء الدولي بأن لكل دولة حق ثابت في أن ترعى حقوق ومصالح رعاياها، وبالتالي لها الحق في رفع دعوى إذا حصل اعتداء على رعاياها نتيجة مخالفة دولة أخرى لأحكام و قواعد القانون الدولي ويطلق على هذه الدعوى مصطلح دعوى الحماية الدبلوماسية¹².

2- أن يكون المستثمر قد استنفذ طرق ووسائل المطالبة الداخلية بإصلاح ما أصابه من ضرر، وحسب تشريعات الدولة المضيفة للاستثمار.

إن المستثمر المتضرر مطالب قبل التماس الحماية الدبلوماسية من دولته أن يلجأ إلى كل وسائل الإصلاح المحلية في الدولة المضيفة. مما يساعد في الحفاظ على العلاقات الودية بين الدول، ويجول دون إثارة النزاعات فيما بينهم.

3- أن لا يكون المستثمر الذي يطلب الحماية قد ساهم بدوره في إحداث الضرر الذي أصابه. أن يكون مسلك الفرد إزاء قولين الدولة الداخلية لا غبار عليه. فالفرد الذي دأب على انتهاك القولين الداخلية لا يعد جديراً بالحماية الدبلوماسية، صور الانتهاك متعددة، منها: التهرب من الضرائب، ومحاولة الفرد إخفاء جنسيته الحقيقية، ومحاولة انتحال جنسية الدولة، مستهدفاً التمتع بما للوطني من حقوق¹³.

المطلب الثاني: محكمة التحكيم الدائمة

أنشأت محكمة التحكيم الدائمة بموجب اتفاقية التسوية السلمية للنزاعات الدولية بلاهاي في 29 يوليو 1899، وغايتها حل نزاعات الدول بالطرق الدبلوماسية وإن فشلت يتم اللجوء للتحكيم. أصبحت المحكمة تنظر في النزاعات القائمة بين الدول والشركات في دول أخرى إذا تضمن عقد الاستثمار شرط التحكيم الذي يشير إلى اختصاص هذه المحكمة للبت فيما قد ينشأ بينهما من نزاع. إن قرارات هذه المحكمة ملزمة، غير أنه لا توجد وسائل إنفاذ لقراراتها، بينما يتم إعطاؤها بالصيغة التنفيذية حسب اتفاقية نيويورك لسنة 1958.

من خلال هذا العرض الوجيز عن هذه المحكمة نرى بأنه من الأجدى للشركات الوطنية المتعاقدة مع دول أخرى في قضايا استثمارية، أن تسند في شرط التحكيم، نظر النزاعات التي تنشأ بشأنها، إلى المحكمة الدائمة للتحكيم، بدل غرف التحكيم الأخرى، حتى تكتسب دعم دولتها الدبلوماسي، وتتجنب أتعاب التحكيم الباهظة في جهات غيرها.

12 - الوسائل القضائية لحسم منازعات عقود الاستثمار www.m-kanon>tk

13 - د. سامي عبد العال، دور القضاء في تسوية نزاعات الاستثمار_ law.tanta.edu.eg

المطلب الثالث: المجلس العربي لتسوية نزاعات الاستثمار و محكمة الاستثمار العربية.

المجلس العربي لتسوية نزاعات الاستثمار

تولد عن الاتفاقية الأولى التي أبرمت سنة 1974 في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المجلس العربي لتسوية نزاعات الاستثمار، الذي يختص بالفصل في النزاعات القانونية الناشئة مباشرة عن الاستثمار بين دولة متعاقدة ومستثمر يحمل جنسية دولة متعاقدة أخرى، وذلك عن طريق التوفيق أولاً ثم التحكيم. ووفقاً للمادة 89 من هذه الاتفاقية فإنها تهدف إلى إيجاد بيئة استثمارية سليمة ومؤهلة لجلب واستثمار رأس المال العربي وتوطينه في الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية¹⁴.

أبرمت في 6 ديسمبر عام 2000 اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار في الدول العربية التي وافق عليها مجلس _ الوحدة _ الاقتصادية العربية، وحسب فصلها الثاني تهدف الاتفاقية " إلى حل أي نزاع قانوني ينشأ مباشرة عن أحد الاستثمارات بين الدول العربية المضيفة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة وبين مواطني الدول العربية الأخرى سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بما يضمن إيجاد مناخ ملائم يسهم في تشجيع قيام الاستثمارات العربية " ¹⁵.

ونصت المادة 3 من هذه الاتفاقية: على أن يبدأ حل النزاعات عن طريق التوفيق بين الأطراف المنازعة ويصير إلى التحكيم وفقاً لقواعده المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إذا لم يتسن حل النزاع بطريق التوفيق.

يضطلع المجلس بتسوية نزاعات الاستثمار عن طريق المصالحة أو التحكيم، وهي وسائل بديلة لحل النزاعات، يلجأ إليها الأطراف بغية التوصل لحل الخلافات عوضاً عن القضاء العادي الذي يعد وسيلة أصيلة لحل النزاعات إذ إن الأصل هو اللجوء إلى المحاكم ومحاولة حل الخلافات عبر التقاضي، وفي عام 1980 أنشئت محكمة الاستثمار العربية بموجب الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية سنة 1980، وتم وضع نظامها الأساسي من طرف الهيئة العربية للاستثمار سنة 1985، وتم تشكيلها بمقتضى قرار المجلس الاقتصادي عام 1991، وتتخذ من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة مقراً لها، وتتكون من خمسة قضاة أصليين على الأقل، وعدد من الاحتياطيين ينتمي كل واحد منهم إلى جنسية عربية مختلفة، يختارهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية من بين القانونيين العرب الذين ترشحهم دولهم ممن يتمتعون بالكفاءة العلمية المتميزة.

14 - www.carjj.org منصف الكشو، دور القضاء في تطبيق وإنفاذ الاتفاقيات الدولية في منازعات الاستثمار، ص 8.

15 - اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية لعام 2000.

ومن بين صلاحيات هذه المحكمة، إمكانية نظر النزاعات التي قد تنشأ بين المؤسسة العربية للاستثمار وبين المستثمرين المؤمنين على استثماراتهم لديها¹⁶.

ومن حيث طبيعتها القانونية، فهي تختص بصفقتها القضائية في النزاعات الاستثمارية الخاصة بتطبيق أحكام الاتفاقية، ومن جانب آخر تعمل كهيئة فتوى، على تقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية الداخلة في اختصاصها.

وتعد أحكام هذه المحكمة نهائية وغير قابلة للطعن، وتنفذ في الدول الأعضاء في الاتفاقية، مثل ما يعمل به بالنسبة لتنفيذ أحكام محاكمها الوطنية، واللافت للنظر هو أن المستثمر العربي يستطيع اللجوء المباشر إلى هذه المحكمة بصفته الشخصية في النزاعات التي تنشأ بينه وبين الدولة المضيفة للاستثمار، وهي إمكانية تمنح للمستثمر الثقة لاستثمار أمواله في العالم العربي، سواء أكان مستثمراً خاصاً أو دولة أو إحدى مؤسساتها، وبصرف النظر عن جنسيته؛ أي أنه يجوز للمحكمة النظر في النزاعات التي تقوم بين مستثمر أجنبي ودولة عربية، أو تلك التي تثار بين مستثمر عربي ودولة أجنبية.

ومادامت أحكام هذه المحكمة نافذة مثل الأحكام الوطنية، فإن دور القاضي الوطني يبقى قاصراً في تطبيقها وإنفاذها، إلا بما يتعلق بممارسة إجراءات التنفيذ الجبري والإجراءات التحفظية السارية على كل الأحكام القابلة للتنفيذ.

الخاتمة:

بعد دراسة دور القضاء الوطني والدولي نستخلص النتائج التالية:

1- يعد القضاء الوطني صاحب الاختصاص الأصيل بالفصل في نزاعات عقود الاستثمار، حيث يمكن اللجوء في تسوية نزاعات هذه العقود إلى محاكم الدولة للنظر في القضية وإصدار حكم في موضوع النزاع.

- عبد الرحمان المصباحي، دور القضاء في تطبيق وإنفاذ الاتفاقيات الدولية في منازعات الاستثمار، الدوحة، 2013، ص، www.carjj.org/

- 2- القضاء الوطني للدولة المتعاقدة، أيًا كانت المزايا التي يتمتع بها من حياد واستقلال في الدولة ذاتها، فإنه في نهاية المطاف قضاء غير محايد بالنسبة للنزاعات التي تكون الدولة أو احد أجهزتها طرفاً فيها مع متعاقد أجنبي وتكون ناشئة عن عقد متصل بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية للدولة.
- 3- تحرص الدولة المضيفة للاستثمار على إخضاع عقود الاستثمار لقواعدها الوطنية، وإلى قضائها الوطني ما لم يكن هناك اتفاق على خلاف ذلك.
- 4- لا يسمح للمستثمر بالظهور أمام محكمة العدل الدولية بوصفه طرفاً مباشراً في نزاع ضد الدولة المضيفة، فالسبيل الوحيد لظهوره أمامها أن تتبنى دولته المطالبة بحقه عن طريق دعوى الحماية الدبلوماسية.

التوصيات:

- 1- إن من أهم الضمانات القانونية لحماية الاستثمار الأجنبي والوطني، هو توفير قضاء متخصص وسريع لحل النزاعات المرتبطة بالاستثمار.
- 2- إن الأمن القانوني يعني توفير المناخ القانوني السليم للاستثمار وإيجاد الآليات القانونية المحفزة على الاستثمار، وسيادة دولة القانون في ميدان الأعمال.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- د. أحمد حسن الرشيدى: الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية، ودورها في تفسير وتطوير سلطات ولختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، الهيئة المصرية العلمية للكتاب، القاهرة، 1993، ص54.

- 2- د. محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، الكويت، 1983، ص491.
ثانياً: مواقع الإنترنت

www.m-kanon.tk-1

الوسائل القضائية لحسم منازعات عقود الاستثمار.

law.tanta.edu.eg-2

د. سامي عبد العال، دور القضاء في تسوية نزاعات الاستثمار.

www.carjj.org -3

منصف الكشور، دور القضاء في تطبيق وإنفاذ الاتفاقيات الدولية في منازعات الاستثمار، ص 8.

عبد الرحمان المصباحي، دور القضاء في تطبيق وإنفاذ الاتفاقيات الدولية في نزاعات الاستثمار، الدوحة، 2013، ص 5.

ثالثا: الاتفاقات والصكوك والقرارات الدولية

- 1- قرار الجمعية العامة 1803 (د-17) والمعنون "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية".
- 2- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية 1974 (A/RES/3281(XXIX)).
- 3- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية لعام 2000.
- 4- قانون الاستثمار في الجزائر.

www.caci.dz/fr/.../CodeInvestFevrier2015-Ar.pdf

5- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم 8 لسنة 1997.

6- قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006.

7- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

رابعا: رسائل علمية

1- لمعاري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، 2011، ص 46.

2- سامي محمد عبد العال، دور القضاء والتحكيم الدولي في تسوية نزاعات الاستثمار، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الحقوق - جامعة طنطا، الفترة 29-30/4/2015، ص 5.